الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الأربعاء
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس: السيدة إسبينوزا (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع)*

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.3/51/SR.12
4 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/51/3 (الجزءان الأول والثاني)، A/51/208-S/1996/543، و A/51/327، و A/51/357، و A/51/450؛ و A/C.3/51/L.2 و L.3)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/51/3 (الجزءان الأول والثاني)، A/51/68، و 87، و 93، و A/51/129-E/1996/53، و A/51/208-S/1996/543، و A/51/295، و 375، و 436، و 437 و 469)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع) (A/C.3/51/7).

١ - السيدة ارستانبيكوفا (كازاخستان): دعت المجتمع الدولي، في معرض إشارتها إلى البند ١٠٢ من جدول الأعمال ومتحدثة بالنيابة عن الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان، إلى توحيد جهوده من أجل وضع حد للاتجار غير المشروع بالمخدرات، بوصفه أحد المجالات الرئيسية لعمل الأمم المتحدة. وأعربت عن تأييدها لتركيز جهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أكثر المجالات إلحاحا، وعن تأييدها لاقتراح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن المراقبة الدولية للمخدرات. وقالت إن أعمال لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي أيضا جديرة بالثناء. ودعت إلى القيام، على وجه السرعة، بتنفيذ مقترحات الهيئة بشأن التدابير الرامية لمكافحة غسل الأموال، وأعربت عن تأييدها الكامل لموقف هاتين الهيئتين بشأن عدم مقبولية السماح قانونا بالاستخدام غير الطبي للمخدرات، وذكرت أن ذلك من شأنه أن يقوض أسس نظام المراقبة الدولية للمخدرات. وأوضحت أن الموقف الثابت لهيئات الأمم المتحدة الرئيسية لمكافحة المخدرات بشأن الآثار السلبية لإضفاء الطابع القانوني على المخدرات يجب ألا يتغير.

٢ - وتابعت كلمتها قائلة إن البلدان التي تتحدث باسمها تحث على زيادة استخدام إمكانات المنظمة في مجال تبادل المعلومات بشأن الخبرات المكتسبة في التعاون لمكافحة المخدرات وإقامة علاقات وثيقة فيما بين المنظمات الإقليمية. وقالت إن هذه البلدان تنفذ تدابير فعالة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات داخل اتحاد الدول المستقلة على أساس متعدد الأطراف وثنائي. وذكرت أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات آخذ في الازدياد في العديد من دول الاتحاد السوفياتي السابق. ومضت تقول إن خطورة المشكلة وتفشي الإدمان على المخدرات والجرائم يجعلان تعزيز التعاون العملي من جانب السلطات المختصة في البلدان المعنية ضروريا. وقالت إن هناك اتفاقا بشأن التعاون فيما بين الدول الأعضاء في الرابطة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات بدأ نفاذه منذ عام ١٩٩٢، كما يجري وضع تدابير مشتركة لمكافحة هذا البلاء.

٣ - وقالت إن مكتب الرابطة لمكافحة الجريمة المنظمة نشط أيضا في مجال مراقبة المخدرات، وأنه يجري إنشاء مصرف مشترك للبيانات بشأن الجرائم ذات الصلة بالمخدرات ومرتكبيها. وأعربت عن أمل

البلدان التي تتحدث باسمها في تلقي المساعدة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تنفيذ مشاريع محددة للمساعدة التقنية وأنها تتطلع إلى مواصلة تعاونها المثمر مع الأمم المتحدة في هذا الميدان.

٤ - السيد بي ثاين تن (ميانمار): قال إن حكومته تنفذ استراتيجية لمراقبة المخدرات تستند إلى القضاء على المخدرات ومنع زراعة الخشخاش والقضاء عليها وذلك من خلال برنامج شامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذكر أن زراعة الخشخاش كانت تشكل على مدى ما يزيد على قرن من الزمن مورد رزق للفئات العرقية الوطنية التي تسكن مناطق الحدود في ميانمار. ثم قال إن حكومته كرست اهتماما خاصا لتحسين الهياكل الأساسية والأحوال المعيشية في هذه المناطق. وفي عام ١٩٩٢، تم إنشاء وزارة جديدة بهدف تنفيذ مشاريع إنمائية مختلفة. وتم وضع خطة رئيسية بهدف تخفيف حدة الفقر، والقضاء على زراعة الخشخاش، وتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، والمحافظة على ثقافة الفئات العرقية الوطنية وتقاليدها، وإنشاء مؤسسات اقتصادية بديلة للمحافظة على الأمن.

٥ - وتابع كلمته قائلا إن المشاريع الإنمائية وما ينشأ عنها من تحسن في الأحوال المعيشية في هذه المناطق من شأنها أن تسهم في الجهود الدولية لمكافحة خطر المخدرات. وذكر أن التدابير المتخذة سبق أن حققت بعض النتائج. وأن العديد من المجموعات المسلحة قد ألقت سلاحها تشارك في المشاريع الإنمائية، كما تم القضاء على زراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات في بعض المناطق على امتداد الحدود بين ميانمار وتايلند.

٦ - واستطرد قائلا إن حكومته تسعى إلى التعاون على نحو أوثق مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والبلدان المجاورة وأنها تشارك بنشاط في الحملة الدولية لمكافحة الانتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات. وقال إن ميانمار ملتزمة دون هوادة بالقضاء على زراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات وإنها على استعداد للتعاون تعاونا كلاملا في هذا المجال مع جيرانها وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٧ - السيدة الكباج (المغرب): قالت إن التعاون الدولي في ميدان مراقبة المخدرات ينبغي أن يركز على تدابير خفض الطلب والبرامج الإنمائية البديلة لمعالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالمخدرات والإدمان عليها. وقالت إنه ينبغي أن يتوفر شعور بالمسؤولية لدى جميع البلدان، المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وذلك من أجل إقامة تعاون دولي فعال في مجال مكافحة المخدرات. وأوضحت أن من الضروري اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي بهدف القضاء على خطر غسل الأموال الذي يهدد الأسواق المالية والنظم الاقتصادية واستقرار الدول. وأعربت عن أملها في أن ييسر عقد الدورة الاستثنائية المقترحة للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ بشأن المراقبة الدولية للمخدرات تعزيز التعاون الدولي ويقوي الدعم المالي اللازم للبرامج الإنمائية البديلة.

٨ - ومضت تقول إن المغرب مصمم على الوفاء بالتزاماته الدولية بموجب اتفاقية مراقبة المخدرات، وأنه ينفذ استراتيجية لمكافحة المخدرات قائمة على خفض الطلب، وتدابير مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتعزيز التعاون الدولي. وفي عام ١٩٩٦، نفذ المغرب حملة مكثفة لمكافحة المخدرات نتج عنها تدمير شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومحاكمة المتاجرين بالمخدرات وحجز كميات منها.

٩ - وقالت إن حكومة بلدها قد وضعت مشروع قانون استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ وقرارات الجمعية العامة والمنظمات الدولية بشأن غسل الأموال. ونفذت أيضا برامج اجتماعية اقتصادية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن أملها في أن تدعم هيئات الأمم المتحدة المعنية هذه التدابير وفي أن يتسنى إقامة تعاون قوي مع شركاء المغرب في مجال التحقيق الجنائي والميادين الاقتصادية. وأثنت على الجهود التي تبذل في إطار برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل تعبئة الموارد، وأعربت عن أملها في أن تسارع البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية في تقديم المساعدة إلى البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على بلاء المخدرات.

١٠ - السيد أميرخيزي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تنفذ تنفيذا كاملا برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة حتى يتحقق تقدم حقيقي في مكافحة مشكلة المخدرات. وذكر أن البرنامج يوفر إطارا نموذجيا لفرادى البلدان وأساسا لإقامة المزيد من التعاون. وأن جمهورية إيران الإسلامية ما فتئت تتعاون مع جيرانها في إطار المنظمة الإقليمية للتعاون الاقتصادي والاتفاقات الثنائية. وأعرب عن تقديره الكبير للمساعدة والدعم التقنيين المقدمين في إطار برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لأنشطة المنظمة الإقليمية للتعاون الاقتصادي.

١١ - ومضى يقول إن حكومة بلده تعترف بأهمية الأخذ بنهج متوازن ينطوي على خفض كل من العرض والطلب. وقال إن وفد بلده لا يعتقد أن إخراج استخدام المخدرات في الأغراض غير الطبية من قائمة الجرائم يتمشى مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات لأن ذلك من شأنه أن يتعارض مع التدابير التي اتخذتها البلدان بهدف مراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ثم قال إن ذلك يمكن أن يؤدي أيضا إلى توسيع نطاق إساءة استعمال المخدرات مما يضر كثيرا بالصحة العامة. وأوضح أن خفض العرض والقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكلان حجر الزاوية في سياسة بلده في مجال المخدرات.

١٢ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ إذ أن ذلك يكفل استمرار التزام الحكومات بمكافحة جميع جوانب المخدرات غير المشروعة. وبينما أعرب عن تأييد وفد بلده الكامل لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قال إنه يساوره قلق شديد للموقف الذي اتخذته بعض البلدان المانحة إزاء هذه الهيئة، وأكد وجوب أن تستمر البلدان التي يبلغ فيها الاستهلاك المحلي للمخدرات غير المشروعة مستوى عاليا في تحمل نصيب عادل من العبء المالي المتزايد لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

١٣ - وتابع كلمته قائلا إن دور بلدان العبور في مراقبة تدفق المخدرات ينبغي النظر فيه مجددا على الصعيد العالمي. وقال إن المتجرين بالمخدرات يستخدمون الأراضي الإيرانية بوصفها أقصر طرق برية إلى أوروبا، وأن بلده، يرصد نتيجة لذلك موارد ضخمة لمواجهة هذه المشكلة خلال العقد الماضي.

١٤ - وقال إن وفد بلده يؤكد من جديد الدور الحيوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بوصفها الهيئة المنشأة بمعاهدة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات، وإنه يساوره القلق لتزايد اتجاه بعض الدول للإعراب عن آراء منحازة بشأن سياسات الدول الأخرى. وقال إن وفد بلده يعارض استمرار استخدام الآليات، من جانب واحد، للتقييم وتحديد المواصفات والتصديق، على اعتبار أن ذلك عمل لا يتمشى ومبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل، وأنه يقوض الأسس التي تقوم عليها الصكوك والآليات المتعددة الأطراف. وأعرب عن تصميم بلده على مواصلة معركته ضد خطر المخدرات، وعن دعمه لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

١٥ - السيد سيتشوف (بيلاروس): قال في معرض إشارته إلى البند ١٠١، ومتحدثا باسم الاتحاد الروسي وأوزبكستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان إنه لا يمكن تحقيق النتائج إلا من خلال بذل جهود دولية مشتركة في مجال مكافحة خطر الجريمة المنظمة المتزايد. وقال إن للتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لتعزيز التعاون العملي فيما بين الدول الأعضاء في هذا المجال أهمية كبيرة، ويجب تنفيذها الآن.

١٦ - وأضاف قائلا إن البلدان التي يتحدث باسمها تؤيد مقررات الدورة الخامسة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وإنها تعلق أهمية خاصة على اتخاذها القرارات بتوافق الآراء، مراعية في ذلك مصالح جميع المجموعات الإقليمية، وإنها تعرب عن إعجابها بمدى تركيز الانتباه على مجالات الاهتمام ذات الأولوية. ثم قال إن إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام (A/C.3/51/L.3) والمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين اللذين صاغتهما اللجنة وأوصت الجمعية العامة باعتمادهما يتمشيان بالفعل وهذه الاعتبارات.

١٧ - وواصل كلمته قائلا إنه يجب على المنظمة أن تواصل القيام بدور قيادي في تحديد المعايير والقواعد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وفي تحديد المجالات الأمس حاجة إلىالبحث. وقال إن البحث الذي أجري برعاية الأمم المتحدة بشأن تدابير تنظيم بيع الأسلحة النارية ومنع سرقة السيارات والاتجار غير المشروع بها عمل جدير بالثناء أيضا.

١٨ - وقال إن البلدان المذكورة تؤيد الاقتراحات الرامية إلىتعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأضاف أن توسيع نطاق التعاون بين لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى إجراء هام يهدف إلىتعزيز فعالية أنشطة المنظمة. ويجب تعزيز جهود الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة عن طريق زيادة التعاون على الصعيد الإقليمي.

١٩ - وذكر أن البلدان التي يتحدث باسمها تعمل حاليا على استكمال قوانينها بشأن الجريمة والفساد وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقال إنه كان قد تم إبرام اتفاقية بشأن المساعدات القانونية والاتفاقات المشتركة بين الإدارات بشأن منع الجريمة، والاتجار بالمخدرات وتبادل المعلومات. وإنه قد أنشئت آليات لتنسيق التعاون؛ كما أنشئ مكتب لتنسيق تدابير مكافحة الجريمة المنظمة والأشكال الخطرة الأخرى للجريمة وهو الآن في طور العمل.

٢٠ - وقال إن مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة اعتمد في أيار/مايو ١٩٩٦ برنامجا حكوميا دوليا يشمل تدابير مشتركة لمنع الجريمة ويغطي الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠. وإنه تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لإبرام ما يزيد على ١٠ اتفاقات متعددة الأطراف فيما بين أعضاء الرابطة بشأن مسائل مثل الإرهاب والجرائم ذات الصلة بالحاسوب وغسل الأموال.

٢١ - السيد سريوه (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الطلب على المخدرات والاتجار بها بلغ أبعادا منذرة بالخطر في جميع أنحاء العالم، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية. وذكر أن الاتجار بالمخدرات أصبح يهدد السلم في كل بلد من البلدان، وإنه ينبغي تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لمواجهة هذا الخطر. وأوضح أن من المهم زيادة الوعي بمخاطر المخدرات، وخاصة في أوساط الشباب. وأضاف أنه يتعين إشراك الأسرة والمجتمع بكلتيه، كما يجب إعادة تأهيل المدمنين على المخدرات. ويجب إيجاد محاصيل بديلة، واتخاذ تدابير لمنع استخدام المواد الكيميائية الأساسية لصنع المخدرات غير المشروعة. ثم قال إنه ينبغي لجميع الدول أن تصدق على الاتفاقات الدولية ذات الصلة، كما أن هناك حاجة لسن تشريعات وطنية فعالة لمواجهة مرتكبي الجرائم ذات الصلة بالمخدرات. وينبغي للبلدان المستهلكة والبلدان المنتجة أن تنسق أنشطتها، كما ينبغي لجميع الدول أن تنفذ برنامج العمل العالمي.

٢٢ - وأعرب عن تقدير بلده للدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وعن تأييده للاقتراح الرامي إلى عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨.

٢٣ - ومضى يقول إن المخدرات غير المشروعة ليست مشكلة اجتماعية ذات شأن في بلده، ولكنه يعترف بآثارها الوخيمة، ولذلك فإنه اشترك في المؤتمرات الدولية والإقليمية ذات الصلة كما وقع الاتفاقات الثنائية والاتفاقيات الدولية. وذكر أن بلده يحتفل سنويا باليوم الدولي لمكافحة إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها وإنه يخصص أسبوعا سنويا لإذكاء الوعي بمخاطر المخدرات. وقال إنه تم سن قانون لمعاقبة المتاجرين بالمخدرات.

٢٤ - السيد ميسوبوت سب (الكاميرون): قال إن المراقبة الدولية للمخدرات من أخطر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة. وذكر أن المشكلة بلغت في بلده أبعادا تنذر بالخطر وأنها تتفاقم بسرعة. وقال إلا أن المجتمع لا يعي الكثير من المخاطر التي تنطوي عليها المخدرات وأنه لا يملك الوسائل الكافية لمواجهتها. ثم قال إن الشباب الذين يشجعهم مروجو المخدرات على تعاطيها يظنون أن إساءة استعمال المخدرات أسلوب حياة جديد يمكن أن يتبعوه ثم يتخلون عنه متى شاءوا. وعلى الرغم من أنه تم سن

قانون ملائم فإن الحكومة تعاني نقصا حادا في الوسائل المالية والمادية لتنفيذه. ولم يتوفر الوقت الكافي بعد لتدريب الموظفين العموميين التدريب الكافي.

٢٥ - وأضاف أن حكومته، وقد أدركت في وقت مبكر البعد العالمي لهذه المشكلة، انضمت إلى الاتفاقيات ذات الصلة واشتركت في المؤتمرات والأنشطة الإقليمية. وعلى الصعيد الوطني، ركزت جهودها منذ الستينات على مكافحة استهلاك المخدرات، كما سنت قوانين صارمة في هذا المجال. بيد أنه تبين أن من الصعب مواجهة المشكلة المستفحلة، لا سيما وأن البلد يعيش أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل. وذكر أنه تم بفضل التعاون الثنائي تنظيم دورات تدريبية بانتظام بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات. ثم قال إنه ينظر حاليا في أمر إنشاء مركز لمعالجة المدمنين على المخدرات وتأهيلهم في الكاميرون لتستفيد من خدماته كامل منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وكذلك في تنفيذ برامج مدرسية بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها.

٢٦ - وقال إن الكاميرون، شأنها شأن بقية البلدان الأفريقية، عاجزة وحدها على مواجهة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها. لذلك فإنه يتوجه بنداء إلىالمجتمع الدولي لمساعدته في تنفيذ إعلان وخطة عمل يتعلقان بمكافحة المخدرات جرى اعتمادهما برعاية منظمة الوحدة الأفريقية.

٢٧ - السيد روسنس (النرويج): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي تم الإدلاء به باسم الاتحاد الأوروبي بشأن البندين ١٠١ و ١٠٢ من جدول الأعمال.

٢٨ - وأما فيما يتعلق بالبند ١٥٨، فقد قال إن وفد بلده يؤيد أيضا مشروع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة الجريمة المنظمة الذي قدمته بولندا (A/C.3/51/7) وأن السلطات النرويجية المختصة هي في صدد دراسته باهتمام. وأوضح أن الجريمة المنظمة تشكل خطرا على الهياكل الأساسية السياسية، والمصالح الاقتصادية والتنمية والاستقرار في الدول التي كثيرا ما تفتقر إلىالمعرفة بالوسائل اللازمة لمواجهة هذا الخطر. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده الراسخ بأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لن تكون فعالة إلا من خلال التعاون الدولي. ثم قال إن دول الشمال الأوروبي استفادت على مدى عدة عقود من التعاون العملي في هذا المجال، ومنذ عهد أقرب من خلال تنسيق تدابير وقف حروب العصابات والأعمال الجنائية التي ترتكبها بعض جمعيات الدراجات النارية.

٢٩ - السيد بحر الدين (إندونيسيا): قال إن أنشطة الأمم المتحدة تشكل جزءا أساسيا من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وإن تقدما كبيرا قد تحقق في هذا المجال. وذكر أن برنامج العمل العالمي يتضمن تدابير تهدف إلىالتحكم في العرض وخفض الطلب. ومع ذلك فإن هناك حاجة لتعزيز الجهود لترجمة الاعتراف الدولي بمشكلة المخدرات إلىمبادرات فعالة حقا. ويجب، بوجه خاص تصحيح حالة عدم توفر الموارد اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ويجب على البلدان التي أعلنت التزامها بالعمل الدولي، والتي تملك الوسائل المالية الضرورية، أن تعمل بمزيد من النشاط مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن لدى البلدان النامية

رغبة شديدة في التعاون مع البرنامج، إلا أن عددا كبيرا منها يفتقر إلىالموارد اللازمة لفعل ذلك. وينبغي أن يتوفر لها الدعم التقني الذي تحتاجه. وأعرب عن تأييد اندونيسيا لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ بشأن المراقبة الدولية للمخدرات وقال إن لجنة العقاقير المخدرة، بوصفها عضوا في الهيئة التحضيرية، تتطلع إلىالمشاركة في تنظيم الدورة الاستثنائية.

٣٠ - وتابع كلمته قائلا إنه وإن كانت ظاهرة إساءة استعمال المخدرات غير متفشية في اندونيسيا، فإنه تم التعرف عليها على اعتبار أنها بلد عبور. وأوضح أن حكومته تعالج هذه المشكلة من خلال إنفاذ القوانين والتعاون مع وكالات مراقبة المخدرات في البلدان الأخرى. وذكر أن اندونيسيا سوف تصدق قريبا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، وأنها سبق أن صدقت على اتفاقيتي عام ١٩٦١ وعام ١٩٧١. وقال إن حكومته تعترف بأهمية الوقاية. وأوضح أنه يجري تلقين الشباب في المدارس والمؤسسات الدينية قيم اسلوب الحياة السوي. وذكر أن المدمنين على المخدرات يتلقون العلاج والتدريب المهني لتيسير عودتهم إلى المجتمع. وأنه تم تعيين هيئة للتنسيق لتشرف على الجهود التي تبذل في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ثم قال إن اندونيسيا تقدر تقديرا عاليا دور المنظمات غير الحكومية وأنها ستستضيف قريبا في جاكارتا اجتماعا للاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية لمنع إساءة استعمال المخدرات والمواد.

٣١ - وقال إن اندونيسيا على بينة من الاتجاهات العالمية في مجال إساءة استعمال المخدرات وأنها، لذلك، مصممة على تعزيز قدراتها في مجال إنفاذ القوانين وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣٢ - السيد فلوسوفتش (بولندا): قال إن بولندا، وهي أول بلد في المنطقة يجري تحولات سياسية واقتصادية منذ عدد من السنين، تواجه حاليا ظاهرة الجريمة المنظمة. وأوضح أنه لم يكن من الممكن خلال فترة الانتقال تفادي بعض الأنظمة المعيبة والثغرات القانونية، وأنها استغلت لأغراض النشاط الجنائي. ثم قال إن حكومة بلده قررت، طبقا للصكوك الدولية، فرض عقوبات على غسل الأموال وخففت من القيود على السرية المصرفية. وعلى الصعيد التنفيذي، عززت بولندا كثيرا قدرات الشرطة في السنوات الأخيرة وشرعت في التعاون مع وكالات إنفاذ القوانين في البلدان المجاورة ومع الولايات المتحدة.

٣٣ - وأعرب عن تأييد بولندا لفكرة تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأعرب عن أمله في ألا تؤثر الأزمة المالية للأمم المتحدة تأثيرا حادا في أنشطة شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٣٤ - وقال إن مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام، الذي اشتركت في تقديمه بولندا، سوف يستلزم تعهد الدول بمكافحة الجرائم الخطيرة عبر الحدود، بما في ذلك جرائم الارهاب والاتجار بالمخدرات وبالأسلحة. وذكر أن وفد بلده يعلق أهمية خاصة على شرط منع المجرمين من العثور على ملاذ آمن. وقال إن بولندا تشاطر الدول الأخرى الرأي بأنه ينبغي تناول مسألة سرقة السيارات على نحو أشمل

في برنامج عمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وذكر أن بولندا ستستضيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مؤتمرا للأمم المتحدة وأوروبا بشأن هذا الموضوع.

٣٥ - وأعرب، أثناء عرضه مشروع قرار قدمته بولندا في إطار البند ١٥٨ من جدول الأعمال، وعمم رسميا، عن اعتقاده بأن النص يعكس موقف غالبية أعضاء اللجنة وأن اللجنة ستعتمده بتوافق الآراء. وأوضح أن النص يسلم بضرورة إقامة تعاون أوثق فيما بين الدول في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع مراعاة دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقال إن مشروع القرار يطلب، في الفقرة ٢، إلى اللجنة أن تبحث، على سبيل الأولوية، مسألة صياغة اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على أن تؤخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء بشأن المسألة، وذلك بهدف إتمام عملها في أقرب وقت ممكن.

٣٦ - السيد أتوييلو (نيجيريا): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة، وهي في صدد صياغة مخطط أنشطتها بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في القرن المقبل، أن تبني على ما أنجزته في الماضي. ثم قال إن هناك مقترحات مفيدة عديدة قدمتها وفود أخرى فيما يتعلق بتنظيم العمل في المستقبل. وأشار، باهتمام خاص، إلى مشروع الإعلان بشأن خفض الطلب الذي يقوم حاليا برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بصياغته، والنداءات المتعلقة بزيادة التضامن بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة غسل الأموال. وأوضح أن إساءة استعمال المخدرات والجرائم المتعلقة بها بلغت الآن حدا بحيث لم يعد بمقدور دولة بمفردها أن تواجهها. وأعرب، لذلك، عن قلقه لأن الجهود التي تبذل على الصعيد الدولي، برعاية الأمم المتحدة، تتعثر أحيانا بسبب انعدام الموارد. وقال إنه يجب العثور على وسائل مالية إضافية، وذلك، على الأخص، لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمبادرات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وأنه يجب، فضلا عن ذلك، تعزيز التنسيق على صعيد المنظومة لضمان تنفيذ البرامج القائمة.

٣٧ - وقال إن وفد بلده يدرك، مع الأسى، أن وسائط الإعلام الدولية كثيرا ما أعطت صورة لنيجيريا على اعتبار أنها بلد من البلدان الرئيسية المتجرة بالمخدرات. وقال إن حكومته تقر بأن هناك عناصر جنائية تتعاطى مثل هذه الأنشطة التي تستحق الازدراء، وأنها اتخذت تدابير قوية لمكافحته. وقال إن نيجيريا صاغت استراتيجية وطنية لمراقبة المخدرات لضمان ترجمة أهداف برنامج العمل العالمي إلى مبادرات عملية. وتركز الاستراتيجية تركيزا شديدا على خفض الطلب والوقاية الأولية. وأضاف قائلا إنه سوف يتم قريبا إدراج تعليم منع المخدرات في المدارس الابتدائية والثانوية. وذكر أن الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات تتعاون مع نظيرتها في البلدان الأخرى لمنع استخدام البريد في نقل المخدرات غير المشروعة. وأنه تم بالفعل احتجاز كميات كبيرة منها. ثم قال إن حكومته وإن لم تكن تسعى إلى نيل الثناء على جهودها، ستكون ممتنة للحصول على دعم المجتمع الدولي.

٣٨ - ومضى يقول إن تعزيز التعاون الدولي ضروري لتنفيذ الإعلان السياسي لنابولي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقال إنه ينبغي للدول أن تتخذ إجراءات فورية بشأن التوصيات المتعلقة بالاتجار بالنساء والاستغلال الجنسي للأطفال للأغراض التجارية. وأعرب عن أمل وفد بلده في

أن يحظى الاقتراح الرامي إلى صياغة صك دولي بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية بدعم عالمي. وقال إنه يجب توفير الموارد الإضافية التي تحتاجها شُعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي وسعت مؤخرا لإنجاز مهامها الجديدة.

٣٩ - السيد هابونيمانا (بوروندي): قال إن حكومات الدول الأفريقية يساورها قلق شديد لتفاقم مشكلة إساءة استعمال المخدرات في المنطقة، وخاصة في أوساط الشباب. وذكر أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية اعتمد مؤخرا خطة عمل لمكافحة المخدرات ودعا الدول الأعضاء إلى إنشاء مراكز اتصال وطنية لتنسيق أنشطة الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية. وذكر أنه تمت بالإضافة إلى ذلك دعوة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى تعزيز تعاونه مع منظمة الوحدة الأفريقية وإلى المساعدة في إنشاء آلية داخل أمانة منظمة الوحدة الأفريقية للاشراف على تنفيذ خطة العمل الجديدة. وأضاف قائلا إن وفد بلده يدعو الأمين العام إلى مضاعفة جهوده لتعبئة الدعم من مختلف الجهات المانحة والهيئات الدولية المعنية لتمكين البلدان النامية من أن تواصل بفعالية أكثر مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات. وقال إن البلدان الأفريقية بوجه خاص ستستفيد من هذه المساعدة.

٤٠ - واستعرض الآثار الوخيمة المترتبة على إساءة استعمال المخدرات بالنسبة لكل من المدمنين أنفسهم وبالنسبة للمجتمع، مؤكدا أنها تشكل خطرا حتى على السلم والأمن.

٤١ - ومضى يقول إن الحكومة الانتقالية في بوروندي اعتمدت برنامجا طموحا يهدف إلى تلقين القيم الإيجابية للشباب لمنعهم من الانزلاق في مهاوي الإدمان على المخدرات والجنوح. وفضلا عن ذلك، يهدف البرنامج إلى تعزيز الجمعيات الإنمائية، مثل التعاونيات، من أجل توليد العمالة وتوفير التدريب للشباب. إلا أنه قال إن تنفيذ هذا البرنامج تعوقه الجزاءات التي فرضتها البلدان المجاورة على بوروندي دون ما حق. وقال إن المدارس أغلقت شهورا عدة بسبب إنعدام اللوازم المدرسية. وتوجه بنداء إلى المجتمع الدولي لإقناع البلدان المسؤولة عن هذه الحالة بضرورة رفع الحظر. وذكر أن مثل هذا القرار من شأنه أن ييسر المفاوضات الجارية مع الثوار ويعجل بعودة الحياة الطبيعية في بوروندي.

٤٢ - السيد جاكوميلي (المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات): رحب بالمناقشة العلنية والصريحة التي جرت مما أظهر حيوية جديدة في اللجنة، وذلك إن هو إلا فأل خير للتحضير للدورة الاستثنائية المقترحة للجمعية العامة. وأوضح أن هناك لغة مشتركة آخذة في الظهور، وهي لغة أكثر انسجاما من اللغة التي كانت مستخدمة في السنوات السابقة، وتساعد على تحقيق تفهم مشترك للمشاكل قيد البحث. وأعرب عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى إدراك مشترك لمستويات الأولويات التي ستحدد لمختلف المسائل وإلى اتخاذ الحكومات لموقف ثابت ومتسق في مختلف المحافل داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وأن يشمل ذلك المسائل المالية وإعطاء الأولوية للعمل. وقال إن من دواعي ارتياحه أيضا أن أظهرت علامات تدل على وجود وعي جديد لأهمية إشراك المجتمع المدني في الأمر. وإنه ينبغي اتخاذ مبادرات في أكبر عدد ممكن من البلدان لإنشاء أفرقة عمل ولجان وطنية بهدف إشراك المنظمات غير الحكومية.

٤٣ - السيد بابيان (أرمينيا)، تكلم ممارسا لحق الرد وذلك بالإشارة إلى بيان سابق أدلى به ممثل أذربيجان، فقال إن وصف نزاع ناغورني كاراباخ بأنه نزاع بين أرمينيا وأذربيجان، والإشارات إلى "العدوان الأرمني ضد أذربيجان" إشارات مضللة. وأوضح أن النزاع هو بين شعب ناغورني - كاراباخ، الذي يناضل من أجل تقرير المصير، وحكومة أذربيجان، التي ترفض النظر في حقوقه. ثم قال إن سكان أرمينيا وناغورني - كاراباخ يسعون إلى تفادي الترحيل الجماعي وإبادة الجنس. وذكر أن أرمينيا دعت باستمرار منذ نشوب النزاع المسلح إلى تسويته تسوية سلمية عن طريق التفاوض السلمي، وأنها أسهمت على نحو بناء في عملية السلام.

٤٤ - وفيما يتعلق بالاشارات التي أوردتها مصادر إعلامية غير مسماة إلى ناغورني - كاراباخ بوصفها مركزا لإنتاج وشحن المخدرات إلى البلدان الأوروبية بصورة غير مشروعة، وزراعة عشرات الهكتارات من الخشخاش والقنب، فإن من الصعب الرد على ذلك نظرا لأن أرمينيا ليس لها موقف رسمي إزاء اللغو. وقال إنه لا يسعه إلا أن يقول إن من كتب ذلك الجزء من بيان أذربيجان لا بد أنه كان هو نفسه تحت تأثير مخدرات سببت له الهلوسة.

٤٥ - السيد باشاييف (أذربيجان): تكلم ممارسا لحق الرد، فقال إن اللجنة الثالثة ليست المحفل الملائم لمناقشة المسائل السياسية. وذكر أنه يجري بذل محاولات لتسوية مشكلة العدوان الأرمني في ناغورني - كاراباخ برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واستدرك قائلا إن من حق كل بلد أن يبين الصعوبات التي يواجهها في معالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة. وأوضح أن وفده كان قد قال إن الاستيلاء على نحو ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان قد أوجد فراغا للسلطة استغلته بعض العناصر لزراعة المخدرات وتصديرها عن طريق أرمينيا. وفيما يتعلق بالادعاء بأن البيان السالف الذي أدلى به وفد أذربيجان كان صادرا عن عقل مريض، قال إنه ينصح ممثل أرمينيا بتوخي المزيد من الحذر في اختيار كلماته.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠